الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج113/03(02/24)/17-خ(12811)

كلمة

كلمة سعادة السفير طارق علي فرج الأنصاري

سفير دولة قطر بالقاهرة ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (113)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 15 فبراير/ شباط 2024

معالي السيد/ يوسف الشمالي – وزير الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشمية.

معالي السيد/ أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية.

سعادة السفير/ علي المالكي – الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الإقتصادية.

سعادة السفيرة/ هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية.

أصحاب السعادة والسيدات والسادة والحضور الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،،،،

أتقدم بالشكر للأمانة العامة للإعداد والتحضير الجيّد لهذه الدورة وللدول الأعضاء لجهودها المقدرة في إعداد موضوعات جدول أعمال الدورة، كما أثمن عالياً ما بذلته الجمهورية اليمنية من جهود خلال رئاستها للدورة السابقة، متمنياً للمملكة الأردنية الهاشمية التوفيق والنجاح في رئاسة الدورة الحالية.

الحضور الكرام،

تنعقد دورتنا هذه وسط تحولات اقتصادية مضطردة، واحتلال قبيح يقوّض مكتسبات التنمية في فلسطين الشقيقة وباقي الأراضي العربية التي تتعرض للعدوان الإسرائيلي الظالم، وتغييرات اجتماعية متسارعة، تلقي بكاهلها على الشعوب العربية أمناً واستقراراً وتأثيراً على أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، ولا يفوتني هنا أن أحيي صمود الشعب الفلسطيني الشقيق الذي لا زال يواجه أوضاعاً مأساوية جراء العدوان الإسرائيلي الغاشم، ومن هذا المنطلق فإننا ندعو إلى أن تركز هذه الدورة على برامج للتخفيف من الأوضاع الاجتماعية والإنسانية والصحية الصعبة التي يشهدها الأشقاء في دولة فلسطين الشقيقة، ونثمن في هذا الصدد جهود الدول الشقيقة والجهات الصديقة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية للأشقاء الفلسطينيين، خاصة ما بذلته جمهورية مصر العربية بالتنسيق مع السلطات القطرية لإيصال المساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في مطار العريش، وهو ما يعد نموذجاً يحتذى به للعمل العربي المشترك في المجالات الإنسانية والإغاثية والتنموية والتي تشكل عماداً لموضوعات جدول أعمالنا هذا.

ودولة قطر إذ تؤكد مجدداً على موقفها الثابت في حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود يونيو 1967م، تؤكد تضامنها مع ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من قتل وتشريد، وتأمل في توقف هذه المأساة الإنسانية، وأن تعود الأوضاع إلى طبيعتها حتى تبدأ الجهود التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وأن يعيش المواطن الفلسطيني في أمن وسلام، وتدعو إلى دعم خطة الاستجابة المقدمة من دولة فلسطين والتي نوّه بها معالي الأمين العام.

الحضور الكرام،

بدأت رؤية قطر الوطنية عام 2008م من أجل متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أخذت التنمية دفعة سياسية على مستوى القيادة من خلال استراتيجيات خمسية، فكانت الخطة الأولى (2011 – 2016) والثانية (2017– 2022) وبدأت الخطة الثالثة عام 2023م، كما اعتمدت الاستراتيجية القطرية على استراتيجيات قطاعية يتولى كل قطاع حيوي فيها الوزارة المختصة على أساس صياغة برامج ومشروعات قابلة للقياس، وقد أثمرت هذه الاستراتيجيات نمواً في الاقتصاد القطري على المدى المتوسط يقدر بنسبة 5.5% مدعوماً بالتوسع الكبير في إنتاج الغاز الطبيعي المسال وتنفيذ إصلاحات مالية وغيرها من الإصلاحات، وانتهاج سياسة تنويع مصادر الدخل.

وفي مجال العمل الاجتماعي أسهمت رؤية قطر الوطنية 2030 في إيجاد بنية تحتية شاملة وحديثة للرعاية الصحية ونظاماً تربوياً وتعليمياً يضاهي أرقى الأنظمة التعليمية في العالم حتى تبوأت أعلى المراتب عالمياً من حيث جودة التعليم، كما تسعى الإستراتيجية الوطنية إلى تأهيل الشباب وتمكين المرأة وتشجيع النشء على الإبداع والابتكار و تنمية القدرات وغرس روح الانتماء والمواطنة، فضلاً عن تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة من خلال القضاء على الفقر متعدد الأبعاد، وكفالة حقوق الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وخدمة قضايا التنمية الاجتماعية، يضاف إلى ذلك دعم الدول الصديقة على القيام بذات الجهود، من خلال برنامج قطر للدعم الخارجي عبر الدعم الحكومي.

الحضور الكرام،

تولي دولة قطر أهمية كبيرة للتكامل الاقتصادي والاجتماعي في إطار برامج جامعة الدول العربية، كما تدرك حجم التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية، ومن هذا المنطلق، تبذل دولة قطر ما في وسعها لمواءمة خططها وبرامجها واِستراتيجياتها مع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الجهود العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وفي هذا الإطار كان إعلان الدوحة تحت عنوان "المضي قُدماً ما بعد 2030: نحو تنمية اجتماعية متعددة الأبعاد"، كما شكل معرض اكسبو 2023 للبستنة منصة عربية ودولية تبرز الأمة العربية من خلالها إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية، وستواصل دولة قطر برامجها الداعمة للتكامل العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة البرامج ذات الصلة بالتعاون العربي الدولي.

ويسعدني أن أؤكد هنا على أهمية الموضوعات المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة للعمل التنموي الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، ونرى أنها تشكّل أهمية خاصة في موضوعاتها ومواقيتها، خاصة فيما يتعلق بالملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية القادمة (33) المقررة في مملكة البحرين 2024م، ومن هذا المنطلق فإننا ندعو إلى التركيز على برامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي بوصفهما محور أعمال الدورة.

وختاماً لا يسعني إلا تقدير الخدمات الجليلة التي تقوم بها كافة الجاليات العربية من دولكم الشقيقة للمساهمة في مسيرة التنمية بدولة قطر والممتازة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية جنباً إلى جنب مع إخوانهم القطريين وأخواتهم القطريات للإسهام في مسيرة التنمية بدولة قطر.

أشكر لكم حسن الاستماع والسلام عليكم ورحمة الله،